

الأبعاد المرجعية لظاهرة الهجرة غير القانونية في المعطى الديموغرافي الليبي

*د. محمد محمد الشريف

تمهيد مرجعي:

تتركز ظاهرة الهجرة غير القانونية إلى ليبيا في التدفقات المتزايدة للكتل البشرية القادمة من مختلف الدول الأفريقية المجاورة من دول أفريقيا، فكثير ما تجبر الأوضاع المعيشية الصعبة الناتجة عن ندرة فرص العمل والفقر والأزمات السياسية والحروب الأهلية وانعدام الأمن والسلم الاجتماعي والنمو السريع للسكان وفشل مشاريع التنمية وانتشار مظاهر الفساد الإداري والمالي والسياسي الذي يعرقل جهود التنمية في البلدان المصدرة، من أهم الأسباب والعوامل التي تحرك الناس للهجرة بحثاً عن فرص العمل والعيش الكريم والإقامة في بيئة آمنة وضمان مستقبل أفضل.

وفي نفس الوقت تعد الهجرة غير القانونية في البلدان المستقبلية مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية وثقافية والتي بطبيعة الحال سوف يكون لها مردودها السلبي على السكان الأصليين واستقرارهم وأمنهم الاجتماعي جراء تدفق المهاجرين غير القانونيين إليها.

إن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسكاني الذي يشهده المجتمع الليبي اليوم الناتج عن حركة السكان من الجنوب إلى الشمال وتركز أكثر من نصف سكان ليبيا في ستة مدن ساحلية أكبرها من حيث الكثافة مدينة طرابلس حيث تبلغ الكثافة السكانية بها (1194.09) نسمة/كم²، أما نسبة السكان فيها بلغ (18.82%) من إجمالي عدد

سكان ليبيا وهي أصغر مدينة من حيث المساحة حيث تبلغ مساحتها (835) كم²، أي ما يعادل (0.05) من إجمالي مساحة ليبيا. (الهيئة العامة للمعلومات 2006، ص 76).

*عضو هيئة تدريس كلية الآداب جامعة طرابلس ليبيا

وهذه بدورها تعني تشوهات في التركيبة السكانية وتقلب موازين التخطيط والأمن الوطني وتهدد الأمن والسلم الاجتماعي، ويظهر ذلك جلياً من خلال تدني الكثافة السكانية في بقية المدن وخاصة الجنوب الليبي حيث يصل إلى أقل من (0.20) شخص/كم² في مدينة مرزوق وهذا يدل على وجود خلل ديموغرافي له خطورته على مستقبل التنمية البشرية في ليبيا .

وشهدت ليبيا في العقود الثلاثة الماضية هجرة بشرية واسعة النطاق في داخل البلاد وخارجها وفي اتجاه أوروبا بصورة رئيسة وبما فيها الهجرة غير القانونية أو الهجرة السرية عبر المتوسط وفي اتجاه الجزر الإيطالية خاصة.

وهذه الظاهرة الاجتماعية تعود إلى أسباب متعددة من أهمها البطالة والفقر والنمو السريع للسكان وفشل مشاريع التنمية وانتشار مظاهر الفساد الإداري والمالي والسياسي الذي يعرقل جهود التنمية في البلدان المصدرة، وأصبحت مسألة الهجرة غير القانونية وحراك الكتل البشرية من المناطق الطاردة إلى المناطق الجاذبة من القضايا العالمية التي تشغل بال الكثير من المهتمين بالجانب الاجتماعي والاقتصادي والأمني على المستوى الوطني والعالمي وخاصة في هذه الأيام مع تزايد وثيرة الحراك المكاني لأعداد من البشر وبشكل غير مسبوق كما هو موضح بالشكل(1)، كما تشير إلى ذلك تقديرات منظمة الهجرة الدولية لعام 2006م والتي تفيد بأن ما يزيد عن (175) مليون مهاجر خارج أوطانهم الأصلية وهؤلاء يمثلون نسبة (3%) من إجمالي سكان العالم وبمعدل زيادة سنوية قدره (2.9%). (الدويبي 2013م، ص 12)

أما على المستوى الوطني فتعد ليبيا من أخصب مناطق الجذب للمهاجرين إليها من دول الجوار الأفريقي وسواها نظراً لمرونة تشريعتها الوطنية ولصعوبة مراقبة حدودها البرية والبحرية، والجدير ذكره في هذا السياق ما لاحظته الباحثة أثناء قيامه في زيارة عمل لحقل البوري في عرض البحر الأبيض المتوسط أثناء القيام بدراسة عن المهاجرين غير القانونيين كما هو موضح بالشكل(2) ووجود أعداد من النساء المهاجرات ومن مختلف الأعمار



الشكل (1) سيارات رباعية تنقل المهاجرين من دول جوار ليبيا

وكذلك الأطفال والأحداث يحاولون القيام بهذه المغامرة الخطيرة مثل الرجال ويحاولون عبور الحدود بكل الوسائل المتاحة، كما أن مظهر هؤلاء المهاجرين قد تغير أيضاً حيث بدأنا نشاهد نسبة عالية من حملة الشهادات العليا وخريجين مراكز التكوين المهني.

أولاً :- تحديد موضوع البحث وإشكالياته:

يتمحور موضوع هذا البحث حول الهجرة غير القانونية الوافدة إلى ليبيا وأثرها على معدلات النمو الديموغرافي في إطار التفسير العلمي لدوافع ومؤشرات وأسباب واتجاهات هذه الظاهرة وانعكاساتها على المجتمع الليبي ودول الجوار .

وتتجاوز مشكلة هذه الدراسة الأبعاد الكمية لتتناقص معدلات النمو الديموغرافي إلى تحسس المرجعيات المفسرة والتحليلات العلمية الداعمة لتكوين صورة معمقة حول الهجرة غير القانونية عبر الزمان والمكان ومعرفة أسباب هذه التغيرات والتوقعات والتطورات الممكنة للتعامل معها.

ويتم تتبع البعد الإشكالي لفهم خصائص واتجاهات هذه الظاهرة عبر عاملي الزمان والمكان وعبر التوظيف المرجعي للبيانات الرسمية المتاحة والتشريعات النافذة ذات العلاقة بموضوع الهجرة بشكل عام. كم سيتم تشخيص المشكلة باتجاه تحليل مقارنة لمعدلات الهجرة غير القانونية خلال فترات زمنية مختلفة بما يدعم التحديد الدقيق لحجم المشكلة وتداعيات وسبل التعامل الوقائي والعلاجي منها.

ثانياً :- الأهمية المرجعية للبحث:

تكمن الأهمية المرجعية لظاهرة الهجرة غير القانونية عموماً مجموعة من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية على المستوى المحلي أو الدولي من تبعات هذه الهجرة غير المنظمة وغير الشرعية.

وفي هذا السياق يتطلب تكاتف الجهود الوطنية والدولية للوصول إلى جملة من التفاهات والآليات الداعمة للعمل الانساني مع المهاجرين وتمكينهم من حياة لائقة وتجنبهم مظاهر المخاطرة بالحياة ، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات العملية الكفيلة بعلاج هذه الأزمة، على أساس أسلوب إدارة الازمة لغرض معالجة الأوضاع القائمة للمهاجرين غير القانونيين المقيمين في ليبيا والعابرين خارجها بما في ذلك مراقبة الحدود البرية والبحرية والجوية وتسوية أوضاع المقيمين بطرق غير قانونية.

وتستمد دراسة الهجرة غير القانونية أهميتها من الدلائل الآتية:

1. تساعد دراسة الهجرة غير المشروعة في التعرف على أعداد وأنواع وجنسيات المهاجرين، ومن خلاله يمكن استنتاج مدى تأثيرهم على التركيبة السكانية في المجتمع الليبي.
2. ضرورة التعامل بكفاءة مع العوامل المؤثرة في الهجرة باعتبارها ركيزة التنمية السكانية واعتبار الحجم السكاني ونوعيته مورداً وإمكانيته داعمة للتنمية.
3. توفر دراسة ظاهرة الهجرة قاعدة بيانات ومعلومات مرجعية داعمة لفهم الواقع الديموغرافي وتحديد مسارات النمو الديموغرافي والتحولات السكانية المستقبلية.
4. تهدف الدراسة إلى تحقيق مبدأ الاستخدام الأمثل للهجرة الأجنبية بما يحقق أهداف الحماية والتنمية وفقاً لاحتياجات سوق العمل الليبي.
5. التأكيد على تطبيق السياسات والاستراتيجيات الوطنية المعتمدة لتشغيل وإقامة المهاجرين في سياق السيادة الوطنية الداعمة لتحقيق الأمن وحفظ المجتمع من جميع مظاهر الجريمة العابرة للحدود وحماية المجتمع من تسرب الأمراض المعدية.

ثالثاً :- التساؤلات الرئيسية للبحث:

نحاول في هذه الورقة الإجابة عن جملة من التساؤلات التي تمكن من خلال ما تعزز من إجابات التعرف على التغيرات التي طرأت على معدلات الهجرة غير القانونية وأسبابها. ويقوم هذا البحث على تساؤل رئيسي مؤداه ((في أي اتجاه تشير معدلات الهجرة غير القانونية في ليبيا))؟
يؤطر هذا التساؤل الرئيسي إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:-

1. كيف يمكن حل مشكلة استمرار تدفق المهاجرين غير القانونيين إلى ليبيا؟
2. هل توجد منظومة إلكترونية لحصر أعداد ونوعيات وجنسيات العمالة الوافدة إلى ليبيا؟
3. ما مدى تأثير العمالة الوافدة على التركيبة السكانية في ليبيا؟
4. هل توجد استراتيجية وطنية تحدد احتياجات سوق العمل الليبي من الأيدي العاملة الأجنبية؟
5. هل هناك تأثيرات محلية مباشرة على واقع الحياة الاجتماعية متمثلة في انتشار بعض الأمراض المعدية ومظاهر الجريمة العابرة للحدود؟

رابعاً :- المقاربات المنهجية للبحث:

يستعين الباحث في إنجاز هذا البحث بجملة من المناهج والأدوات البحثية وفقاً لموضوعه وفي إطار التكامل المنهجي سيتم توظيف عدد من المناهج العلمية المستخدمة في العلوم الاجتماعية من أجل وصف وتشخيص وتحليل وتفسير الظاهرة موضوع البحث بهدف لفت النظر إلى أبعاد هذه المشكلة الاجتماعية والعواقب المترتبة عليها محلياً ودولياً وسيتم الاستعانة بالمناهج الآتية:

- 1 - المنهج الوصفي.
- 2 - المنهج المقارن.
- 3 - المنهج التاريخي.
- 4 - منهجية البحوث المكتبية.
- 5 - منهجية التقييم السريع للأوضاع.

وهي عبارة عن منهجيات اجتماعية علمية داعمة للمصادقية وعمق التحليل في تناول هذه الظاهرة الاجتماعية بأبعادها المختلفة .

خامساً :- مفهوم الهجرة:

الهجرة ظاهرة اجتماعية وجدت منذ قديم الزمان ومازالت توجد في كل مكان وزمان وهي تعني الانتقال للأفراد والجماعات من مكان إقامتهم الأصلي إلى مناطق أو بلدان أخرى لمدة قد تقصر أو تطول، أنها كل حركة عبر الحدود الرسمية داخل الدولة في حالة الهجرة الداخلية وخارج حدودها في حالة الهجرة الخارجية . والهجرة هي حركة التنقل الاعتيادية للإنسان من مكان إلى آخر بقصد تحقيق هدف اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي أو أمني ولها دوافع قد تتشابه وقد تختلف ولكن العامل المشترك بينها هو البحث عن حياة أفضل ومستوى معيشي أرقى، بغض النظر عن التحولات الاجتماعية والبيئية المصاحبة لها. وفي دائرة معارف القرن العشرين، أشير إلى الهجرة بأنها الخروج من أرض إلى أرض أخرى. (وجدي 1971، ص469) أما في دائرة معارف العلوم الاجتماعية، فقد عرفت الهجرة بأنها التحرك الجغرافي الدائم للأشخاص. (Migration, p285) أما علماء السكان فيعتبرون الهجرة زيادة غير طبيعية، ويحسبونها في حالة وجود إحصائيات سكانية عن طريق معرفة الفرق بين المواليد والوفيات وطرح الزيادة الطبيعية من الزيادة الكلية الناتجة عن فرق تعدادين. (الجوهري 1976، ص 177) أما علماء الاجتماع فقد طوروا الأصل اللغوي لكلمة هجرة وحددها وظيفياً بأنها (عملية انتقال أو تحول أو تغير فيزيقي لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى داخل حدود بلد واحد أو خارج حدود هذا البلد، وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير

إرادتهم، وإنما باضطرارهم إلى ذلك قسراً أو لهدف خططه المجتمع، وقد تكون عملية التحول والانتقال في المكان المعتاد للإقامة إلى منطقة أخرى على نحو دائم أو مؤقت). (جلبي 1992، ص208)

والهجرة عامل مؤثر في نمو السكان كما تؤثر في خصائصهم الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية فالتيارات الوافدة من الخارج بهدف الإقامة أو العمل تلعب دور الولادات، وتزيد في عدد سكان المجتمع، وبالعكس فالتيارات المغادرة تلعب دور الوفيات، وتؤدي إلى تخفيض عدد سكان المجتمع، حيث يعد التغيير في التركيب العمري والنوعي نتاجاً هاماً من نتائج الهجرة من الدولة أو إليها فإذا كان الفرق موجباً معنى ذلك أن الهجرة تؤدي إلى زيادة في عدد سكان البلد أما إذا كان الفرق سالباً فإن العكس هو الصحيح، كما أن عامل الهجرة الخارجية يؤثر في مستويين اثنين على حجم السكان، المستوى الأول يتعلق بحجم السكان الوطنيين، والثاني المجموع الكلي للسكان المقيمين في البلاد (السكان الوطنيين والسكان غير الوطنيين). (الشريف 2010م، ص33)

سادساً :- مقاييس الهجرة:

ونقصد به المعادلات الإحصائية التي يقاس بها معدل الهجرة التي تحصل في البلدان المصدرة أو المستقبلية للمهاجرين وأثرها على النمو السكاني بشكل عام لأن معظم المهاجرين من فئة الشباب والغالبية العظمى من الذكور ويتم احتساب أو قياس الهجرة من خلال المعادلات الإحصائية الآتية :

$$1- \text{ معدل الهجرة الوافدة} = \frac{\text{عدد المهاجرين إلى المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times 1000$$

$$2- \text{ معدل الهجرة المغادرة} = \frac{\text{عدد المهاجرين من المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times 1000$$

$$3- \text{ معدل الهجرة الصافي} = \frac{\text{عدد النازحين} - \text{عدد الوافدين}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times 1000$$

ويشير المعدل الإيجابي إلى زيادة عدد الوافدين إلى المنطقة عن عدد النازحين منها .

أما المعدل السلبي يشير إلى زيادة عدد النازحين من المنطقة عن عدد الوافدين لها .

سابعاً :- أنماط الهجرة:

وللهجرة أنماط متعددة ويتميز كل منها بخصائص ديموغرافية خاصة وإن كان يقصد بها عموماً الانتقال الديموغرافي من منطقة لأخرى ، ويمكن تقسيم الهجرة من حيث المدى والاتجاه إلى ثلاثة أنماط رئيسية هي:

1- الهجرة الدولية وتتمثل في الانتقال السكاني عبر حدود الدول أي من دولة إلى أخرى سواء بصفة دائمة أو مؤقتة.

2- الهجرة الداخلية أو المحلية وتتمثل في انتقال السكان فيما بين أجزاء الدولة الواحدة.

3- الهجرات الدورية أو الموسمية، وتتمثل في الانتقال الجغرافي من مكان لآخر لفترة محددة ثم ما يلبث أن يعودوا المهاجرين إلى مواطنهم الأصلية.

ويحسب صافي الهجرة من خلال (الفرق بين الوافدين والمغادرين).

ثامناً :- البعد التاريخي للهجرة في ليبيا :

شهد المجتمع الليبي أنماطاً متعددة من الهجرة منذ بداية الاحتلال الإيطالي لليبيا عام 1911 واستمرت حتى عام 1943 إبان الانتداب البريطاني على ليبيا. وقد ذكر الشيخ الطاهر الزاوي في كتابه "جهاد الليبيين في ديار الهجرة" بأن عدد المهاجرين في مصر فقط بلغ أربعة عشر ألف نسمة (الزاوي 1976، ص13). أما حسن على خشيم في كتابه "صفحات من جهادنا الوطني" فقدراها بمائة ألف نسمة. (خشيم 1974، ص127) وعندما حصلت ليبيا على استقلالها في 1951/12/24م قامت الدولة الليبية بإجراء أول تعداد رسمي للسكان عام 1954م وبعد هذا التاريخ أصبح تعداد السكان يجرى كل عشرة سنوات وصدرت قوانين وتشريعات توضح السكان الأصليين والعائنون من المهجر اعتباراً من هذا التاريخ .

وكانت الهجرة إلى دول الجوار تتم في شكل هجرات فردية وجماعية نتيجة احتلال الإيطاليين لليبيا وما صاحبه من مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية متمثلة في الاعتداء والقهر والفقر الذي مارسته الحكومة الإيطالية على الشعب الليبي إبان تلك الفترة من التاريخ. فكانت الهجرة باتجاه دول الجوار وغيرها (تونس - مصر - الجزائر - تشاد - النيجر - السودان - الشام - تركيا) لتشمل عدد من البيوت أو اللحامات أو العشائر أو القبائل. واتبعت هجرة الليبيين نمطين من أنماط الهجرة؛ نمط الهجرة المؤقتة ونمط الهجرة الدائمة.

تاسعاً :- أنماط الهجرة في المجتمع الليبي:

أ- الهجرة المؤقتة:

كان الدافع من وراء الهجرة إلى دول الجوار هو البحث عن الأمن والأمان نتيجة أعمال العنف والإرهاب الذي مارسته إيطاليا على الشعب الليبي، ناهيك عن الفقر والمجاعة وانتشار الأمراض والأوبئة بين السكان، إضافة إلى مصادرة الحكومة الإيطالية أملاك وأراضي المجاهدين والمهاجرين ومنع أبنائهم من مواصلة الدراسة

بالمدارس الحكومية وحرمانهم من جميع الحقوق المدنية. فهاجر البعض منهم بحثاً عن العمل، والآخر لغرض تحصيل العلم. وقد شكل جامع الزيتونة في تونس والأزهر الشريف في مصر نقطة جذب لطلاب العلم الديني وجدوا فيها فرصة النهل من منابع المعرفة التي جاد بها عليهم كبار العلماء بهذه المنارات العلمية والأدبية والدينية، إضافة إلى توفر فرص العمل والحياة الكريمة بهذه الدول.

وهناك نمط آخر من الهجرة المؤقتة يتمثل في هجرة الليبيين إلى دول الجوار وخاصة مصر والسودان لغرض الإقامة المؤقتة فيها ثم الانتقال منها إلى أداء فريضة الحج نظراً لعرقلة الحكومة الإيطالية لليبيين الفاصدين أداء فريضة الحج حيث أصدر الوالي الإيطالي سنة 1913 منشوراً يمنع المسلمين الليبيين من أداء فريضة الحج (هيئة تحرير ليبيا 1948، ص94). الأمر الذي دعاهم إلى الهجرة إلى دول الجوار لغرض الانطلاق منها لأداء فريضة الحج.

وقد استغل الليبيون مواسم الحج لتعريف العالم الإسلامي بقضيتهم وبمساوئ الاستعمار البغيض وجرائمه النكراء طالبين منهم الدعم والمساندة، ومن هذه المنشورات المنشور الذي وزع على الحجاج سنة 1929 تحت عنوان "صيحة من صحراء الدماء، الشعب الطرابلسي البرقاوي المظلوم". (موسى 1983، ص 48) ومنشور آخر في السنة التتالية بعنوان "استغاثة مسلمي طرابلس وبرقة بحجاج بيت الله الحرام وبجميع إخوانهم في ديار الإسلام". (استغاثة مسلمي 1929، ص4) ناهيك على وجود نمط آخر من أنماط الهجرة المؤقتة تتمثل في رحلات العلاج التي كان يقوم بها بعض الأعيان وكبار الموظفين في إدارة الاحتلال الإيطالي.

ب- الهجرة الدائمة:

ويقصد بها مدة الهجرة من حيث الزمن والتي عرفت من قبل هيئة الأمم المتحدة بأنها "الانتقال الذي يستمر لمدة تزيد عن سنة واحدة على الأقل"، ويمكن الإشارة بشيء من الإيجاز إلى أهم الأسباب الكامنة وراء عدم عودة الليبيين من المهجر، ومنها:

- 1- منع السلطات الإيطالية بالسماح للمهاجرين من العودة إلى أرض الوطن.
- 2- ضياع ممتلكات المهاجرين ومصادرتها من قبل السلطات الإيطالية.
- 3- أعمال النهب والقتل والتعذيب والسجن لأسر المجاهدين ونقلهم إلى المعتقلات الجماعية.
- 4- خوف الحكومة الإيطالية من العلماء والمفكرين والساسة والأدباء في إثارة الرأي العام تجاههم.

إضافة إلى ما سبق ذكره هناك نمط آخر من الهجرة وهو الهجرة القسرية أو الإجبارية، التي طبقت على مجموعة كبيرة من الليبيين المعارضين للاحتلال الإيطالي ونفيهم إلى الجزر الإيطالية المهجورة، وكانت تتم في ظروف صعبة جداً بسبب تفرغ البلاد من السكان الأصليين وإحلال المستوطنين الإيطاليين بدلاً منهم. الأمر الذي نجم عنه انخفاض معدلات النمو الديموغرافي للسكان الليبيين وارتفاع معدلات النمو السكاني للجاليات الإيطالية المستعمرة.

عاشراً :- مظاهر الهجرة على النمو الديموغرافي في ليبيا:

كان للهجرة دور مؤثر على النمو السكاني في المجتمع الليبي يتمثل في عودة الليبيين من المهجر ذلك بعد انتهاء الاستعمار الإيطالي للبلاد وحصول ليبيا على استقلالها في 24/12/1951م. حيث شهدت ليبيا عودة المهاجرين الليبيين إلى أرض الوطن خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وكان له الأثر الواضح على الزيادة الطبيعية للسكان الليبيين، وبشكل أكثر تحديداً من عام 1954-1973. أما بعد هذه الفترة فإن الزيادة في عدد السكان الليبيين ترجع أساساً للزيادة في عدد المواليد عن عدد الوفيات من السكان الليبيين أي أن العنصر المؤثر في نمو السكان هو الزيادة الطبيعية، (الشريف، 2010 ص34) أما المستوى الثاني للهجرة الخارجية في هجرة غير الليبيين، أي السكان غير الليبيين الوافدين إلى البلاد من الخارج، من مطلع عقد السبعينات من القرن الماضي حيث يلاحظ أن هجرة الليبيين من وإلى ليبيا من عام 1973 وإلى حد الآن لم يكن له أثر يذكر على حالة السكان الليبيين في البلاد وفي حين كان الأثر الواضح يعود للسكان غير الليبيين الوافدين على البلاد من مطلع عقد السبعينات من القرن الماضي، حيث كان له عدة مظاهر توضحها نتائج التعدادات العامة للسكان خلال الفترة من (1973-2006) ومن أهم هذه المظاهر ما يأتي:

1- أظهرت النتائج النهائية للتعدادات العامة للسكان خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي وبالتحديد منذ عام 1984 أن حجم السكان غير الليبيين أخذ في التناقص من تعداد إلى آخر، كما هو مبين في

الجدول(1):

الجدول (1) عدد السكان غير الليبيين خلال تعداد السكان لسنوات 1984-1995-2006.

ر.م	السنة	العدد
1	1984	411517
2	1995	409425
3	2006	359540

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات، للسنوات 1984-1995-2006 .

كذلك فإن نسبة السكان غير الليبيين قد سجلت انخفاضاً كبيراً منذ عام 1995 حيث انخفضت هذه النسبة من (11.3%) من المجموع الكلي للسكان في ليبيا عام 1984 لتصل إلى (6.4%) عام 2006. وعليه فإن نسبة السكان غير الليبيين هي بسيطة جداً، وقد لا تكون لها تأثير سلبي في المجتمع الليبي، إلا أن الجدير ذكره هنا أن هذه الأرقام والنسب لا تعكس حقيقة الواقع، الذي يبين أن أعداد السكان غير الليبيين في تزايد مستمر وخاصة منذ عقد التسعينات بعد أن سمح النظام السابق للعرب والأفارقة بالدخول إلى البلاد بدون تأشيرة دخول، والإقامة والعمل مثلهم مثل الليبيين مما نتج عنه زيادة في عدد السكان غير الليبيين بأضعاف مضاعفة عما توضحه بيانات نتائج التعدادات العامة للسكان هذا بالإضافة إلى قيام النظام السابق بمنحهم الجنسية العربية والسماح لهم باستخراج جوازات سفر ليبية الأمر الذي سهل على الأجانب السفر والإقامة في الدول الأوروبية وما نتج عنه من مشاكل اجتماعية وأمنية تحسب على الشعب الليبي.

2- التغير في نسبة السكان غير الليبيين إلى مجموع السكان في ليبيا، قفزت هذه النسبة من نحو (3.1%) عام 1964 لتصل إلى (11.3%) عام 1984 كما أظهرت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، أن هذه النسبة قد انخفضت من (9%) عام 1995 لتصل إلى (6.4%) عام 2006، إلا أن بيانات السكان غير الليبيين في تلك النتائج لم تكن دقيقة فهي لم تحقق التغطية الشاملة لكل السكان غير الليبيين المقيمين في البلاد خلال فترة التعداد وذلك لأن دخولهم للبلاد وإقامتهم فيها لم يكن وفق إجراءات سليمة وقانونية، وبالتالي فهم يتهربون من العدادين ولم يتمكن هؤلاء العدادين من الحصول على معلومات عنهم ومن ثم جاءت بياناتهم أقل بكثير مما هو في الواقع المعاش (التقرير 2010، ص37).

- 3- لم يكن للسكان غير الليبيين أي تأثير على التركيبة العمرية لمجموع السكان في فئات السن (4.0) سنوات وكذلك في سن (65 سنة فما فوق) إلا أن تأثيرهم يبدو واضحاً جداً على الفئات العمرية في سن العمل (15-64 سنة) الأمر الذي يؤكد أن الغالبية العظمى من المهاجرين إلى ليبيا يأتون إليها بدافع البحث عن العمل والحصول عن مورد رزق وتزداد ارتفاعاً وعلى نحو كبير جداً في الفئة العمرية (20-24 سنة) حيث بلغت نسبة النوع لهذه الفئة العمرية (434 رجلاً مقابل كل 100 امرأة) (الهيئة العامة للمعلومات 2006، ص46) بمعنى أن غالبية السكان غير الليبيين هم من الذكور، الباحثين عن العمل وتشكل نسبتهم (82%) من مجموع الذكور من السكان غير الليبيين المقيمين في ليبيا.
- 4- تتميز ليبيا بوفرة فرص العمل المنتج مقارنة بجميع الدول المجاورة الأمر الذي جعل من ليبيا دولة جاذبة للسكان، خاصة لأولئك الذين يبحثون عن فرص العمل. وبالتأكيد فإن عامل الجذب هذا سيحدث حركة في بلدان أخرى تتسم بعوامل الطرد السكاني، لذلك فإن عامل الجذب في ليبيا واشتداد عوامل الطرد في دول أخرى يجعل حركة السكان اتجاه ليبيا حركة عالية جداً وبالتأكيد ستكون دول الجوار التي تتسم بالطرد السكاني المصدر الأساسي لهؤلاء السكان غير الليبيين المتواجدين في ليبيا.
- 5- من الملاحظ في التركيب العمري للسكان غير الليبيين هو أن فئة الأعمار (25-54) سنة هي أكبر فئة لكل من الذكور والإناث وللمجموع معاً، أما من حيث تأثير التركيب العمري للسكان غير الليبيين على التركيب العمري لمجمل السكان في ليبيا فقد كان هذا التأثير واضحاً بالنسبة لفئات الأعمار النشطة اقتصادياً (15-54) سنة مما ينعكس على زيادة عرض القوى العاملة في سوق العمل المحلية، حيث ارتفعت نسبة هذه الفئة من (49.77%) في حالة السكان الليبيين لتصل إلى (50.87%) لمجمل السكان ومن ثم ارتفع عرض العمل من (1675880 نسمة) من الليبيين ليصل إلى (1876206 نسمة) لليبيين وغير الليبيين (الهيئة العامة للمعلومات، ص136) كما هي موضحة في الجدول (2) الذي يوضح توزيع السكان الليبيون وغير الليبيين حسب فئات العمر لعام 2006.

الجدول(2) توزيع السكان الليبيين وغير الليبيين حسب فئات العمر لعام 2006 .

الفئات السن	سكان ليبيا		سكان غير ليبيين		المجموع	
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
4-0	10.86	575345	5.11	25113	10.61	600458
9-5	9.96	527595	4.85	23686	9.74	551281
14-10	10.25	542893	4.31	20848	9.96	563741
19-15	10.82	573026	8.89	30905	10.67	603931
24-20	10.82	573287	16.12	48958	11.00	622245
54-25	38.95	2063696	56.63	191798	39.87	2255494
64-55	4.10	217404	3.32	14367	4.10	231771
65 فما فوق	4.24	224906	0.77	3865	4.04	228771
المجموع	100.00	5298152	100.00	359540	100.00	5657692

المصدر :- الهيئة العامة للمعلومات ، 2006

الحادي عشر :- الهجرة غير القانونية:

تعد ظاهرة الهجرة من البلدان العربية والأفريقية إلى ليبيا رغم أنها قديمة قدم التاريخ العربي والأفريقي من الظواهر الديموغرافية المؤثرة، إلا أنها اليوم تأخذ بعدا آخر، ففي الماضي كانت تقف في ليبيا، وتندمج في النسيج الاجتماعي والبشري للدولة، ولكن اليوم تعتبر ليبيا في نظر المهاجرين غير القانونيين العرب والأفارقة عبارة عن مركز عبور إلى أوروبا للإقامة المؤقتة إلى حين توفر الإمكانات المادية أو توفر الظروف المناسبة للهجرة إلى أوروبا. والشكل(2) يوضح قارب هجرة غير شرعية في عمق البحر المتوسط



الشكل (2) قارب في عرض البحر لمهاجرين غير شرعيين

وظاهرة الهجرة غير القانونية ظاهرة عالمية، تشكو منها معظم دول العالم حيث يتدفق آلاف البشر من البلدان الأفقر إلى البلدان الأكثر تقدماً وغناً بصفة دورية.

وللهجرة غير القانونية عوامل وأسباب متعددة إلا أن العامل الاقتصادي يعد من أهم وأبرز العوامل والأسباب الكامنة وراء بروز هذه الظاهرة، وتعد البطالة والفقر والأزمات السياسية والحروب الأهلية وانعدام الأمن والسلم الاجتماعي من أهم الأسباب والعوامل التي تحرك الناس للهجرة بحثاً عن فرص العمل والعيش الكريم والإقامة في بيئته لعله يجد فيها الأمن والأمان وفرص العمل والدخل المناسب والعيش الكريم.

وظاهرة الهجرة غير القانونية مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية للبلدان المصدرة، وبنفس الطريقة تشكل هذه الهجرة مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية للبلدان المستقبلة جراء تدفق المهاجرين غير القانونيين الذين ينطلقون من سواحل البحر الأبيض المتوسط (ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، ومصر) إلى (إيطاليا، واليونان، وإسبانيا)

وخصوصاً إلى الجزيرة "لامبيدوزا" الإيطالية ومنها إلى دول الاتحاد الأوروبي بواسطة عصابات وشبكات إجرامية بالغة التنظيم تقوم بعملية تهريب المهاجرين على متن قوارب صيد متهالكة وفي كثير من الأحيان أيضا

يقعون في أيدي الدوريات الأمنية للقوات البحرية الليبية أو الإيطالية فيتم حجزهم في مراكز الحجز إلى حين يتم ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية.

وتعتبر ليبيا منطقة جذب للمهاجرين إليها من دول الجوار الأفريقي وسواها لمرونة تشريعاتها الوطنية ولصعوبة مراقبة حدودها البرية والبحرية.

الثاني عشر :- الأطر المرجعية والتشريعية المنظمة لهجرة العمالة إلى ليبيا:

صدرت العديد من القوانين والقرارات المنظمة لمواضيع دخول وإقامة المهاجرين إلى ليبيا لأغراض العمل وذلك تحقيقاً للتوجهات والسياسات النافذة والالتزامات الدولية لليبيا ويمكن تحديد أهم هذه الأطر المرجعية التشريعية والاتفاقية الدولية التي تعد ليبيا طرفاً فيها ولها علاقة بالعمالة الوافدة والمهاجرة مع بيان تاريخ المصادقة الليبية عليها في الجدول (3):

ويشير تقرير المنظمة الدولية للهجرة إلى أن عدد الأجانب المقيمين في ليبيا بصورة مشروعة (617000) نسمة وبنسبة 30% من إجمالي السكان في سن النشاط الاقتصادي، ويؤكد علاقة مرونة السياسات الليبية بتزايد عدد المهاجرين إليها من أن سياسات الهجرة المرنة تعد جزءاً مكملاً للدبلوماسية الليبية والعلاقات الليبية مع دول الجوار الساحلية منها والصحراوية، وهي سياسات كانت تسمح للأفارقة والعرب بدخول ليبيا دون تأشيرة حتى سنة 2007 (الدويبي، 2013، ص14). والأكثر من هذا حصولهم على الجنسية العربية ومنحهم جوازات سفر ليبية سخرها النظام المستبد لغرض استغلالهم في إثارة بعض المشاكل السياسية مع بعض الدول الصديقة والشقيقة.

ويزاول معظم المهاجرين المقيمين في ليبيا أعمال الخدمات العامة والنظافة والبناء والحداة وأعمال النجارة والزراعة والصناعة والحراسة والرعي. وقد بلغ إجمالي عدد المهاجرين المقيمين في ليبيا في بداية الألفية الثالثة (122819) وارتفع ليصل إلى (359540) نسمة وبمعدل نمو وصل في أعلاه إلى ما يقارب (6.15%) مرتفعاً من (4.3%) عام 1954 ليبلغ أعلى معدل ارتفاع له في سنة 1984 ليصل إلى (11.2%) ثم ينخفض إلى (8.5%) عام 1995 وإلى (6.15%) عام 2006 (الدويبي، 2013، ص14).

ويشير قسم الإحصاءات والحاسوب في إدارة الجوازات والهجرة إلى أن عدد المرشحين الذين دخلوا إلى ليبيا بصورة غير قانونية قد بلغ (55129) مهاجراً في سنة 2004 انخفض إلى (36411) مهاجر في سنة 2007 وبلغ مجموع

الجدول رقم (3) الاتفاقيات الدولية وتاريخ المصادقة عليها

تاريخ المصادقة الليبية	الاتفاقية الدولية	ت
1960/6/20	الاتفاقية الدولية رقم 98 بشأن الحق في المفاوضات الجماعية للعمال	1
1961/6/13	اتفاقية منع العمل بالسخرة رقم 105	2
1961/6/13	اتفاقية منع التمييز في العمل	3
1969/1/4	اتفاقية منع كافة أشكال التمييز العرقي CERD	4
1974/5/19	الاتفاقية الدولية حول المعايير الدولية للمنافع الضمانية رقم 102	5
1975/1/19	الاتفاقية رقم 121 بمنافع إصابات العمل	6
1975/1/19	الاتفاقية 128 بالمزايا الضمانية لكبار السن	7
1976/1/3	الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ICESCR	8
1976/3/23	الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية	9
1989/5/15	الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب والمعاملة الإنسانية C.A.T	10
1989/5/15	الاتفاقية الدولية لمنع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW	11
1989/5/16	اتفاقية منع الاستعباد وتجارة العبيد والمؤسسات والممارسات الشبيهة بها	12
1989/5/16	اتفاقية الأمم المتحدة لمنع الجريمة العابرة للحدود والجريمة المنظمة	13
1993/5/15	الاتفاقية الدولية لحقوق الأطفال CRC	14
2000/10/4	اتفاقية منع أسوأ أشكال عمال الأطفال رقم 182	15
2004/5/18	البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل لمنع المتاجرة في الأطفال ودعارة الأطفال والصور الخليعة للأطفال	16
2004/9/24	اتفاقية منع تهريب المهاجرين عبر البحر والبر والجو	17
2004/10/24	اتفاقية منع تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة	18
2006/6/18	الاتفاقية الدولية لحماية كافة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	19

المصدر: الدوبيي 2013،

ص24

المرحليين من المهاجرين بصورة غير قانونية خلال فترة 4 سنوات من 2004 إلى 2007 (155233) مهاجر وما يترتب عليه من تكلفة على الاقتصاد والأمن والصحة في ليبيا وهي على درجة عالية من الخطورة لكونها غير منظمة فعمليات التتبع والقبض والإعادة إلى الوطن الأم أيضا مكلفة سياسيا وأمنياً واقتصادياً ناهيك عن التهديد المعنوي نتيجة بروز ثقافة المهاجرين غير القانونيين إلى ليبيا والذي يعتبر مصدر مهدد للثقافة الوطنية والقيم السائدة والأمن والسلم الاجتماعي للمجتمع الليبي وكذلك ما يلحق الدول الأوروبية من تبرحات جراء هذه الهجرة غير المنظمة وغير القانونية خاصة مع وجود بعض الانحرافات السلوكية والإجرامية للمهاجرين غير القانونيين تتمثل في بيع وتصنيع الخمور والمخدرات، وتزوير العملة والمستندات الرسمية، والسرقعة، والقتل والدعارة والتهرب والنصب والاحتيال والسحر والشعوذة وغيرها.

وفي مدينة الكفرة الليبية على سبيل المثال وليس الحصر بحكم موقعها الحدودي مع مجموعة دول أفريقية في الجنوب الشرقي من ليبيا فهي تجاور ثلاث دول شقيقة هي مصر من جهة الشرق، والسودان من جهة الجنوب الشرقي وتشاد من الجنوب، فكانت منذ زمن بعيد طريق القوافل القادمة من مصر والنيل العالي والحبشة وأفريقيا الاستوائية والمتجهة إلى الشمال والغرب نحو البحر المتوسط وهي تمثل مركزاً رئيسياً لتجارة العبور نحو السودان وتشاد فهي بذلك أكثر المدن الليبية عرضة للهجرات الوافدة المشروعة وغير المشروعة وعليه فإن التدفق الهائل من الوافدين على مدينة الكفرة قد أسفر عن تركيبة ديموغرافية غير متجانسة من الجوانب الاجتماعية والثقافية والديموغرافية بل وساهمت بالفعل في تغيير نسق القيم الاجتماعية بالمدينة.

وقد أوضحت نتائج الحصر الميداني للوافدين بمدينة الكفرة من قبل الإدارة العامة للجوازات والجنسية فرع الكفرة عام 2005 أن عدد الوافدين بالمدينة قد بلغ (14127) مهاجر يشكلون ما نسبته (33.42%) من إجمالي السكان المقيمين في الكفرة، كذلك فقد شكّلت نسبة الوافدين من جنسيات أفريقية أعلى نسبة حيث بلغت حوالي (59.06%) من إجمالي المهاجرين. وقد شكّلت معدلات الجرائم المرتكبة من قبل المهاجرين عام 1995 ما نسبته (58.82%) من إجمالي معدلات الجرائم المرتكبة في المدينة.

أما في عام 2004 فقد كانت نسبة الجرائم المرتكبة من المهاجرين في نفس المدينة ما نسبته (52.45%) من إجمالي عدد الجرائم بالمدينة وقد جاءت جرائم بيع وتصنيع الخمر في الترتيب الأول. (عوض 2009، ص104)

أما سرقة المنازل فكانت في الترتيب الثاني من مجموع معدلات الجرائم المرتكبة من قبل المهاجرين غير الشرعيين، حيث سجلت سرقة المنازل أعلى نسبة لها حيث بلغت (27.17%) من إجمالي الجرائم المرتكبة في المدينة. (عوض، ص 109)

وعلى العموم فإن هذه الإحصاءات الخاصة بالمهاجرين غير القانونيين المتواجدين في المدن الليبية وخاصة المدن الساحلية لا تمثل الحقيقة للعدد الفعلي وإنما تمثل نسبة بسيطة وبسيطة جداً من العدد الفعلي للأجانب المقيمين في ليبيا بصفة مؤقتة أو دائمة، ومن ثم فإن الحاجة ماسة لضرورة العمل على كيفية توفير البيانات عنهم وبذل المزيد من الجهد وتوفير كل الإمكانيات لتحقيق ذلك لما له من أهمية بالغة في رسم السياسات السكانية والتنمية الفاعلة في جميع الميادين والمجالات.

الثالث عشر :- انعكاسات السلبية للهجرة غير القانونية على المجتمع الليبي:

تمثل الهجرة غير القانونية والتسلسل غير القانوني إلى ليبيا عبر منافذها البرية ظاهرة لها تداعياتها على الأمن والسلم الاجتماعي في المجتمع الليبي لعدة اعتبارات يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- 1- تسرب ثقافات وأنماط سلوكية وصراع ثقافي داخل المجتمع الليبي.
- 2- انتشار العديد من الأمراض المعدية والوبائية.
- 3- التأثير على سوق العمل والتنافس الغير متكافئ بين العمالة الوطنية والوافدة.
- 4- انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة والعبارة للحدود الليبية.
- 5- تهريب البضائع والأموال والمخدرات بجميع أنواعها.
- 6- زيادة تكاليف وأعباء التعامل مع المهاجرين على مستوى الإدارة المحلية ومستوى المنظمات الدولية والاقليمية.
- 7- الأعباء الإضافية على السلع التموينية والطاقة والمياه والسكن واستخدام الطرق.
- 8- التأثير السلبي على التركيبة الديموغرافية للسكان الليبيين. (الدويبي، 2010، ص4)
- 9- عدم وضوح أهداف المهاجرين والتي من الممكن أن تكون إجرامية منظمة وعبارة للحدود.

10- تدفع بؤر الاحتكاك الثقافي وصراع القيم مع الوافد إلى مواقف متطرفة أحياناً وقد تكون عنيفة وتصادمية بل وقد يكون الوضع أكثر قابلية للتفجير والاشتعال لآلته الأسباب كما حدث في مدينة طرابلس أثناء مدهامة أوكار الدعارة وبيع الخمور والمخدرات وممارسة السحر والشعوذة والتزوير في منطقة " حي الأندلس سنة 2021م " حيث كانت ردة العنف منهم قوية لولا قوة وعزيمة رجال قوات الأمن المختصة والتي تمكنت من هدم أوكارهم والقبض عليهم وإحالتهم إلى ساحات القضاء .

11- اختلال التوازن الديموغرافي خاصة في مدن الجنوب الليبي وتداعياته على الأمن والسلام الاجتماعي بالمنطقة.

12- ادعاء العديد من الجنسيات العربية خاصة المصرية والسورية والعراقية اثناء القبض عليهم من السلطات الإيطالية أو المالطية بأنهم ليبيين ومعاملتهم على أساس انهم ليبيون وما يترتب عن ذلك بعد سنوات من نتائج سلبية على المنظومة الديموغرافية للمجتمع الليبي.

النتائج:

من خلال البحث والاطلاع على الأدبيات المتاحة والتي تناولت موضوع الهجرة غير القانونية وتوصلنا مع العديد من الجهات الرسمية والأهلية المهتمة بهذه الظاهرة الاجتماعية في الداخل والخارج تمكنا من التوصل إلى النتائج التالية: -

- 1- تزايد تدفق الكتل البشرية إلى ليبيا عبر حدودها الجنوبية والشرقية والغربية بطرق غير قانونية.
- 2- تفيد الاحصائيات الرسمية الصادرة عن الإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية أن إجمالي عدد المقيمين من غير الليبيين قد بلغ في عام 2004م إلى (309,562) مهاجراً.
- 3- بلغ عدد المرحلين الذين دخلوا البلاد بطرق غير رسمية خلال الفترة من 2004م إلى 2007م إلى (155,238) مهاجراً بحسب بيانات قسم الإحصاء والحاسوب بالإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية.
- 4- عدم توفر قاعدة بيانات توضح أعداد وجنسيات وأماكن إقامة العمالة الوافدة إلى ليبيا بطرق غير قانونية داعمة للقرارات السياسية والأمنية والاقتصادية.
- 5- عدم تفعيل التشريعات النافذة " قرارات - قوانين " بشأن استقدام العمالة وفقاً لاحتياجات سوق العمل الليبي بل ومرورتها خاصة للأخوة العرب والافارقة، الأمر الذي يزيد ويشجع على دخول الأراضي الليبية بطرق غير قانونية.

- 6- صعوبة مراقبة الحدود البرية والبحرية للدولة والتي تبلغ مساحة (5075) كم منها (4600) كم في نطاق صحراوي جاف حار .
- 7- نقص الإمكانيات المادية والفنية والتقنية التي تساعد الأجهزة المختصة في أداء مهامها على الوجه المطلوب في تتبع ورصد حركة العبور للمهاجرين غير القانونيين.
- 8- تبيين وجود شبكات وعصابات إجرامية بالغة الخطورة والتنظيم تقوم بتهرب المهاجرين.
- 9- انتشار العديد من أنماط الجرائم المنظمة والعبارة للحدود والدخيلة على المجتمع الليبي متمثلة في جرائم السرقات والاتجار بالمخدرات والخمور وجرائم الدعارة والسحر والشعوذة وتزوير المستندات والعملة وغيرها والتي تهدد الأمن والسلم الاجتماعي في المجتمع الليبي وخاصة في الجنوب الليبي وفي ظل حالة الانفلات الأمني التي تشهدها ليبيا عموماً والمناطق الجنوبية خصوصاً.
- 10- انتشار العديد من الأمراض السارية والمعدية.
- 11- يتم ترحيل المهاجرين عبر إجراءات منظمة بالتنسيق والتعاون مع دول المصدر وما ينتج عن ذلك من تكاليف مالية باهظة من ميزانية الشعب الليبي.
- 12- عدم توفر شبكات الأمان الاجتماعي للمهاجرين غير القانونيين.

التوصيات:

- من خلال الدراسة والبحث والاطلاع على الأدبيات المتنوعة والتي تناولت موضوع الهجرة غير القانونية يتضح جلياً بروز العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية على المستوى المحلي والدولي الأمر الذي يتطلب من المهتمين وداعمين القرار ومنفذي السياسات تسليطها الضوء على هذه المشكلات في خصائصها وأسبابها وتداعياتها وسبل التعامل الوقائي والعلاجي منها من خلال التوصيات التالية:
- 1- إجراء دراسة تقييمية لأوضاع وفعاليات التعامل مع الهجرة غير القانونية لغرض التعرف على أعدادهم وأنواعهم " الجنس " وجنسياتهم وأماكن إقامتهم وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يزاولون فيها بما يحقق تكوين مرجعية علمية وفهم معمق ومضمون للظاهرة.
- 2- محاولة التعرف على الشبكات المحلية والدولية المتخصصة بالتهريب والاتجار بالبشر .
- 3- رصد أنواع الجرائم المنظمة والعبارة للحدود.

- 4- حصر الايجابيات والتحديات والفرص والتهديدات والإمكانيات الداعمة للقضاء على هذه الظاهرة من خلال وضع البرامج والخطط والحلول التمكينية وليست ردعية ضببية ظرفية فقط.
- 5- التوسع في عقد ورش العمل والمؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية لنشر الوعي بأهمية التعامل الإيجابي مع هذه الظاهرة.
- 6- تنمية قدرات وإمكانيات الأجهزة المختصة بمكافحة هذه الظاهرة وتزويدها بالإمكانيات والمعدات والأجهزة التقنية المتطورة لمراقبة الحدود والتحركات البشرية ورصدها.
- 7- مراقبة منافذ الحدود وترحيل المتسللين والمهاجرين بطرق غير قانونية.
- 8- التصدي لعمليات هجرة العمالة الوافدة إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية والبحر المتوسط.
- 9- متابعة عصابات التهريب والمتاجرة بالبشر وتحقيق الرادع العام للمخالفين ومعاقبتهم بما يضمن حماية العمالة الوافدة من جميع مظاهر الاستغلال.
- 10- حماية المجتمع من الجريمة العابرة للحدود ومن تسرب الأمراض المعدية أيضاً.
- 11- تسوية الأوضاع القانونية للعمالة الوافدة إلى ليبيا بطرق غير قانونية وفقاً للتشريعات النافذة والمنظمة لعلاقات العمل.
- 12- إجراء الفحوصات الطبية للعمالة الوافدة بصفة دورية من أجل المحافظة على لياقتهم الصحية وسلامتهم من الأمراض المعدية.
- 13- توفير أماكن لائقة صحية لإقامة العمالة الوافدة.
- 14- تطوير مرجعية تعاقدية قانونية لاستقبال العمالة الوافدة.
- 15- إعادة النظر في القوانين والتشريعات التي تنظم استخدام العمالة الوافدة وتسمح بدخول العرب والأفارقة إلى ليبيا بدون الحصول على تأشيرة دخول وإقامة.
- 16- التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات والخبرات مع دول المنشأ " السودان - تشاد - النيجر - تونس - الجزائر - مصر " بشأن ضبط وتنظيم حركة الهجرة وحماية المهاجرين من جميع مظاهر الاستغلال المادي والمعنوي.

17- العمل على توظيف وتفعيل الاتفاقيات الدولية المنظمة للهجرة خاصة التي تعرف باتفاقيات الحريات الأربعة " حق الدخول - حق الإقامة - حق العمل - حق التملك " وكذلك الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان.

18- متابعة أحوال الشباب المهاجرين من ليبيا إلى أوروبا وإجراء دراسات علمية معمقة عنهم للتعرف على أحوالهم ومعيشتهم وتقديم يد العون والمساعدة للراغبين منهم في العودة إلى أرض الوطن.

19- التأكد من هوية المهاجرين خاصة في إيطاليا وألمانيا والذين يدعون بأنهم لبيبيين ومحسوبين على ليبيا وهم من جنسيات عربية " مصرية - سورية " وهذا ما تبين للباحث أثناء متابعة وإجراء بعض المهام الرسمية في إيطاليا وألمانيا.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

1. تيسير بن موسى، كفاح الليبيين السياسي في بلاد الشام، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1983.
2. حسن علي خشيم، صفحات من جهادنا الوطني، ط 2 طرابلس، دار مكتبة الفكر، 1974.
3. د. عبد السلام بشير الدويبي، الأبعاد الأمنية لمهددات الأمن الديموغرافي والسلم الاجتماعي والسياسات السكانية، طرابلس، 2010.
4. الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الليبيين في ديار الهجرة، طرابلس، مكتبة الفرجاني، 1976.
5. د. عبدالسلام بشير الدويبي، الهجرة غير المشروعة إلى ليبيا، الأسباب والتداعيات، منشورات مركز البحوث والدراسات الأفريقية، طرابلس، 2013م.
6. علي الشريف، السكان والتعليم والقوى العاملة في ليبيا، طرابلس، الجامعة المغربية، 2010م.
7. علي عبد الرازق جليبي، علم اجتماع السكان، ط4، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992.
8. محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين، ط3، مج 10، بيروت، دار المعرفة، 1971.
9. محمد محمد مصباح الشريف، التواصل الاجتماعي الديموغرافي للأسرة الليبية، طرابلس، منشورات الجامعة المغربية 2014م .

10. يسري الجوهري، جغرافية السكان، ط 3، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1976.
11. David Silis, Migration, the International Encyclopedia of the Social Science, New York, London.

ثانياً: التقارير والدوريات والأبحاث العلمية والإحصائيات:

1. استغاثة مسلمي طرابلس وبرقة بحجاج بيت الله الحرام، الشورى، عدد 230، القاهرة، 19 يونيو 1929.
2. التقرير الوطني الأول لحالة السكان في ليبيا، مجلس التطوير الاقتصادي، 2010.
3. عبد الرزاق عبد الله عوض، الهجرة الوافدة وعلاقتها بانتشار وارتفاع معدلات الجريمة بمدينة الكفرة، مجلة الدراسات الاجتماعية، 2009.
4. الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 2006.
5. هيئة تحرير ليبيا، الفظائع السود الحمر، ط2، القاهرة، مطبعة الكرنك، 1948.
6. محمد محمد مصباح الشريف، اتجاهات الخصوبة وعواملها في المعطي الديموغرافي الليبي مجلة الجامعة المغربية، العدد 30، 2019م.